

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة العدل
القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، داود طويلة، باسم المبيضين

المميز:

المميز ضده: الحقيق العام.

الحكم المميز: الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى وجاهياً في القضية الجنائية رقم
٢٠١٣/١٥٧٩ تاريخ ٢٠١٤/١٠/٣٠ القاضي بحق المميز بـ:

- تجريمه بجناية هناك العرض المسندة إليه طبقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات
وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات... الحكم
عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم ونظراً لإسقاط الحق
الشخصي عنه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة
(٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة للنصف لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة
لمدة سنتين والرسوم.

وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي:

أولاً: إن الحكم المميز قد قام على أدلة واهية ويقربها الشك والريبة من حيث مسألة
ربطها للمميز بجرم هناك العرض المسند إليه ذلك أن أقصى دليل ربط المميز
بالفعل المسند إليه لم يصل إلى حد الجزم واليقين والذي اقتصر على ادعاء

الشاهد ياسر الديسي أنه أخذ رقم الباص الذي قام سائقه بارتكاب الحادث المدعى به على مسافة ٥٠-٧٠ متراً.

ثانياً: إن شهادة المجني عليها المعتمدة بالحكم المميز متناقضة جوهرياً مع نفسها خلال مراحل التحقيق والمحاكمة... مما لا يستبعد معه عدم الصحة وعدم المصادقية... حيث لا بيئة مع مثل هذا التناقض... حيث كان يتوجب استبعادها من عداد البينات... وليس كما ذهبت إليه محكمة الموضوع في معرض تبريرها لتلك التناقضات بالقول على ص(١١) من القرار بأنها غير جهرية.

ثالثاً: جانبت محكمة الجنايات الكبرى القانون والعدل والمساواة المفترضين بين خصمي الدعوى (النيابة والدفاع) بقرارها الإعدادي المتخذ على ص(٤٣) من محضر المحاكمة المتعلق برفض طلب الدفاع بإجراء الخبرة الفنية على مسألتين... وذلك دون مبرر أو مسوغ مشروع وحتى أنها لم تعلل قرارها هذا ولا بكلمة واحدة.

رابعاً: إن شهادة الشاهد المعتمدة بالحكم المميز مظلة بالشك بصحتها ومصادقيتها... وهذا ما يدفع لعدم الوثوق بها... حيث كان يجب استبعادها كدليل إثبات ضد المميز.

خامساً: جانبت محكمة الموضوع الصواب فيما ذهبت إليه على الصفحة (١١) من قرار الحكم المميز من تبرير لعدم أخذها بما أثاره الدفاع حول التشكيك بهوية الجاني بأنه لم يكن المميز.

سادساً: لم تبحث محكمة الموضوع في بينات الدفاع الخطية والشخصية رغم تعدد مصادرها ونفيها و/أو تشكيكها بهوية الجاني بأنه لم يكن المميز.

الطلب:

- ١- قبول التمييز شكلاً كونه مقدم ضمن المهلة القانونية للطعن بمثل الحكم المميز.
 - ٢- قبول التمييز موضوعاً بنقض الحكم المميز للأسباب الواردة باللائحة و/أو لأي سبب قانوني أو موضوعي تراه محكماتكم بصالح المميز ومن ثم إجراء المقتضى القانوني.
- قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز.

القرار

بعد التدقيق والمداولة تبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم

تهمة:

-جناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات.

بالتدقيق في أوراق القضية والبيانات المقدمة والمستمعة فيها وجدت المحكمة إن واقعة القضية كما قنعت بها واطمأنت إليها واستقر في وجدانها تتلخص بأنه في الساعة السابعة إلا عشر من صباح يوم ٢٣/١٠/٢٠١٣ غادرت المشتكية

منزل والدها الكائن في طبربور-شارع الشهيد متوجهة إلى جامعته، وأثناء مسيرها في الشارع أمام العمارة التي تسكن فيها وعلى بعد (١٥٠) متراً منها فوجئت بباص لونه سكري (فضي) يسير خلفها وأخذ يقوم بتهدة سرعته والاقتراب منها وفجأة قام سائق ذلك الباص بمد يده من شباك الباص ومرر يده من بين فخذها ملامساً فرجها ومؤخرتها عندها أخذت المشتكية بالصراخ فقام الشخص الذي يقود

الباص بمواصلة مسيره نحو الشارع الرئيس في طبربور إلا أنه صادف آنذاك وجود الشاهد بسيارته في الجهة المقابلة للمشككية وعلى بعد (١٠م) منها وكان ينتظر حضور أولاده وشاهد ما حصل مع المشككية وتمكن من أخذ رقم الباص الذي يقوده الفاعل حيث تبين أن الباص يحمل الرقم وقام بكتابة الرقم وزود المشككية به وأبدى استعداداه للشهادة أمام أي جهة بما شاهد، ثم عادة المشككية إلى منزلها وأخبرت والدها بما حصل وأعطته الرقم الذي زودها به الشاهد فقام والد المشككية المدعو باصطحاب ابنته إلى المركز الأمني والتقدم بالشكوى وبعد ذلك قامت الشرطة باستدعاء مالك الباص الذي يحمل الرقم فتبين أنه المتهم وبالتحقيق معه تبين أنه كان يقود الباص المذكور صبيحة ذلك اليوم وأنه تواجد بالفعل في المنطقة التي حدثت بها الحادثة فجرت الملاحقة.

- من حيث التطبيقات القانونية

وجدت المحكمة إن الأفعال التي أقدم عليها المتهم والمتمثلة بقيامه في صباح يوم ٢٣/١٠/٢٠١٣ بمفاجئة المشككية أثناء سيرها في الشارع ومسيره بالباص خلفها بمد يده من بين فخذيها من الخلف وملامسة فرجها ومؤخرتها من فوق الملابس وأن تلك الأفعال تتوافر فيها كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات وذلك على اعتبار أن أفعال المتهم المذكورة قد استطالت إلى عورتي المجني عليها (فرجها ومؤخرتها) اللتين يحرص سائر الناس على صونهما وأن تلك الأفعال خدشت عاطفة الحياء العرضي لديها وكانت هذه الأفعال رغماً عنها إذ حصلت بالمباغطة الأمر الذي يشكل كل من عنصر الإكراه المادي من قبل المتهم وركن العنف بهذه الجريمة.

وعليه وتأسيساً على ما تقدم وعملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية قررت المحكمة تجريم المتهم بجناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات قررت المحكمة الحكم على المجرم . بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات مع الرسوم والمصاريف والنفقات محسوبة له مدة التوقيف.

ونظراً لإسقاط المشتكية لحقها الشخصي وعملاً بالمادة (٩٩) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة المقررة بحق المجرم لتصبح الأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين مع الرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف.

وحيث إن المجرم مكفول فتقرر المحكمة تركه حراً لحين اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

وعن أسباب الطعن التمييزي:

وتنصب على تخطئة المحكمة بوزن البينات والأدلة وهمية يقربها الشك والريبة وشهادة المشتكية متناقضة جوهرياً مع نفسها.

وفي ذلك فإن لمحكمة الجنايات الكبرى بصفتها محكمة موضوع في هذه الدعوى مطلق الصلاحية بوزن البينات والأخذ بما تقنع به وطرح ما عداه وفقاً لمنطوق المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وفي الحالة المعروضة نجد إن محكمة الجنايات الكبرى قد ناقشت بينات الدعوى مناقشة وافية واقتطعت فقرات مطولة من شهادات الشهود وخاصة أقوال المشتكية

وأقوال الشاهد وقنعت بهذه الشهادات وطبقت القانون على الواقعة التي استخلصتها من خلال البيانات الثابتة في الدعوى وكان استخلاصها لما توصلت إليه استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ونحن نفرها على صحة ما توصلت إليه ما دام أن البيانات المعتمدة لها أصلها الثابت في الدعوى مما يستوجب رد أسباب الطعن.

لذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنة ١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٥/٢/٢٦م.

برئاسة القاضي

نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق/ع م